الفصل الخامس

من اتفاقيات أوسلو إلى انتفاضة الأقصى

مقدمة

لقد كان شرفًا عظيمًا أن أقدم خدماتى كمستشار قانونى للوفد الفلسطينى إلى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط من ١٩٩١م - ١٩٩٣م بما فى ذلك وبشكل خاص رئيس الوفد د. حيدر عبد الشافى، رجل الشجاعة والنزاهة والمبادئ. والانطباعات الآتية هى نتيجة ما أسترجعه من ذاكرتى القريبة ووجهات نظرى التى أوضحتها هنا، وهى آرائى وحدى.

حسن الظن الفلسطينى

دخل الوفد الفلسطينى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط بحسن نية؛ لكى يفاوض حول اتفاق سلام مؤقت مع إسرائيل، من شأنه أن ينشئ سلطة حكم ذاتى لمدة انتقالية تصل إلى خمس سنوات، وقد بدأت مراسم الافتتاح فى مدريد ٣٠/ ١٠/ ١٩٩١م.

تلقيت التعليمات بإعداد عدة أوراق بالمواقف المقترحة حول عدد كبير من الموضوعات المتوقع أن تثار خلال الجولة الأولى من المفاوضات المقرر بدؤها بعد شهر فى واشنطن العاصمة. ولكن عندما وصلنا إلى مقرنا فى «جراند أوتيل» فى واشنطن لم يحدث شىء، لم يتحل المفاوضون الإسرائيليون بحسن النية فى التفاوض مع الفلسطينيين فى مقر وزارة الخارجية الأمريكية، التى كانت مقر كل المسارات فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط.

شامير يفسد المفاوضات

كانت الحكومة الإسرائيلية فى ذلك الوقت بقيادة حزب الليكود تحت زعامة رئيس الوزراء إسحاق شامير، وفيما بعد أقر شامير ما أسماه استراتيچيته فى مفاوضات السلام، وهى أن يستدرج الفلسطينيين فى المفاوضات عقداً كاملاً، دون أن يحققوا شيئًا . ويمكننى أن أقرر بعد تعرضى لهذه العملية، أن شامير قد نجح فى تحقيق هذا الهدف طوال وجوده فى السلطة، لكن المحزن حقّا هو أن الخارجية الأمريكية مضت مع استراتيچية شامير فى الإحباط، لقد أصبح واضحًا أن مسئولى الخارجية الأمريكية عن المفاوضات لم يكن لديهم أية نية فى الضغط على الإسرائيليين للتفاوض بحسن نية. لقد كان معتاداً أن يأخذ مسئولو الخارجية الأمريكية جانب الوفد الإسرائيلى ضد الوفد الفلسطينى بطريقة ساندت استراتيچية شامير لإحباط المفاوضات. الأكثر من ذلك، عندما عملت مع الوفد السورى فى المفاوضات فى فندق «جراند أوتيل» خلال الجولة الأولى من مفاوضات واشنطن العاصمة، يمكننى أن أشهد أن نفس الاستراتيچية كانت مطبقة على المسار السورى الإسرائيلى.

العمل فى مواجهة الليكود

لكن الليكود فقد الانتخابات فى يونيو ١٩٩٢م، وصعد حزب العمل إلى الحكم الذاتى تحت رئاسة إسحاق رابين رئيس الوزراء، وكان أول تغيير أدخله رابين فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط هو التخلص من فريق التفاوض الإسرائيلى مع السوريين، وتعيين قيادة نشطة برئاسة الأستاذ «ايتمار رابينوفتينر» الذى يعتبر بصفة عامة واحداً من أفضل خبراء إسرائيل فى الشئون السورية.

ومع تغير الفريق حدث تقدم كبير خلال المفاوضات السورية الإسرائيلية لدرجة أنه لو أن العمل قد فاز فى الجولة الثانية من الانتخابات، لكان من الممكن أن تكون هناك اتفاقية سلام سورية إسرائيلية على غرار الاتفاقية مع مصر. وهذا يظل احتمالاً، إذا أصبحت إسرائيل راغبة فى أى وقت فى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧م)، حيث إنها ملتزمة به فى أية حال.

ومن قبيل المقارنة فقد احتفظ رابين بنفس فريق الليكود المفاوض مع الوفد الفلسطيني، كان ذلك أمرًا سيئًا. وبعد ذلك مباشرة وفي أواخر صيف ١٩٩٢م قدم الفريق الإسرائيلي اقتراحًا حول اتفاقية سلام مؤقتة، تضمنت مسودة لمقترحاتهم لسلطة حكم ذاتي فلسطيني، إلى الوفد الفلسطيني في واشنطن.

اقتراح إسرائيل حول إنشاء «بانتوستان»

ونظرًا لأهمية الاقتراح، فقد طلب مني د. عبد الشافي أن أذهب شخصيًا إلى واشنطن العاصمة؛ لكي أحلل الاقتراح للوفد الفلسطيني كلّ في موقعه، وكانت إحدى مسئولياتي هي تحليل كل مقترحات السلام السابقة التي قدمتها إسرائيل إلى الفلسطينيين بدءًا باتفاقات كامب ديفيد، بما في ذلك مفاوضات «لينووتيز» التي دارت فيما بعد خلال إدارة كارتر. ولدى وصولي إلى فندق ريتز كارلتون حيث يقيم الوفد الفلسطيني، ذهبت إلى الجناح الذي اجتمع فيه زعماء الوفد ثم طلب مني أحد المفاوضين: قل لنا ما هو أقرب مثال تاريخي لما يقدمونه لنا هنا؟

ثم عدت إلى حجرتي في الفندق وأمضيت اليوم كله في القراءة وتحليل الاقتراح الإسرائيلي، وعندما أنهيت تحليلي عدت إلى نفس الجناح وأبلغت الوفد بـ«البانتوستان»... **إنهم يعرضون عليكم بانتوستان، وكما تعلمون للإسرائيليين علاقات وثيقة مع نظام الأبارتهيد في جنوب إفريقيا، ويبدو أنهم درسوا نظام البانتوستان جيدًا؛ ولذلك فهم يعرضون عليكم نظام البانتوستان.**

ثم تعمقت في صلب الاقتراح الإسرائيلي بالتفصيل؛ لكي أصل إلى قلبه حول البانتوستان[١]، لقد كان من نفس النوع الذي حاولت جنوب إفريقيا العنصرية دون جدوى أن تعرضه على الشعب الأسود في جمهورية جنوب إفريقيا[٢]، أو«المحميات الهندية» التي نجحت الولايات المتحدة حتى الآن في أن تفرضها على سكانها الأصليين[٣]. وأشرت أيضًا للوفد الفلسطيني بأن هذا الاقتراح يحمل أساسًا التفسير الخاطئ لـ«مناحم بيجن» لاتفاقات كامب ديفيد الذي رفضه كارتر والذي كان يدعو إلى الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني وليس للأراضي الفلسطينية أيضًا. والأدهى أن إسرائيل قد اقترحت حكمًا ذاتيًا فلسطينيًا؛ لكي يصبح شرعيًا

ويعمل كذراع مدنى لجيش الاحتلال الإسرائيلى، ولم يكن مفاجئًا أنه بعد المشاورات فيما بينهم وتحت رئاسة د. حيدر عبد الشافى، رفض الوفد الفلسطينى اقتراح البانتوستان الإسرائيلى.

الاقتراح الفلسطينى المناهض للبانتوستان

وعقب ذلك بقليل طلب د. عبد الشافى أن أعود إلى واشنطن العاصمة للتشاور مع كل الوفد الفلسطينى للمرة الثانية حول هذا الموضوع.

وقد عقدت سلسلة من اللقاءات مع أعضاء الوفد؛ لكى أستمع إليهم وأفهم اهتماماتهم الأساسية فى التفاوض لإبرام اتفاق سلام مؤقت مع إسرائيل. ثم دلفت إلى الجناح الخاص للدكتور عبد الشافى، وكنا وحدنا، فأصدر د. عبد الشافى تعليماته لى: «أستاذ بويل، قررنا أن تعد لنا مسودة لاتفاق السلام المؤقت. افعل ما شئت و لكن لا تفرط فى حقنا فى إقامة دولة».

وقد أجبته ببساطة لا تقلق يا د. عبد الشافى، فكما تعلم كنت أول من نادى بإنشاء الدولة الفلسطينية فى الأمم المتحدة فى يونيو ١٩٨٧م، ثم عملت مستشارًا قانونيًا لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها، ولن أفعل ما يغيرها.

ثم عدت إلى حجرتى بالفندق؛ لكى أبحث وأحدد وأطور الخط الفلسطينى فى التفاوض حول اتفاق السلام المؤقت مع إسرائيل، والذى صُمم لكى ينقل الفلسطينيين مما هم فيه إلى دولة حرة مستقلة ديموقراطية على الضفة الغربية وغزة، وعاصمتها القدس وعن طريق إنشاء سلطة حكم ذاتى فلسطينية حقيقية وليس بانتوستان.

ولقد أمضيت يومًا كاملاً فى بلورة ما أسميه هنا المشروع المضاد بالبانتوستان؛ لكى يدرسه الوفد الفلسطينى، ثم التقيت ثانية بالدكتور عبد الشافى؛ لكى ألخص له الموضوع، وبناء على تعليماته اجتمع الوفد الفلسطينى بأكمله بى؛ لكى أطلعهم على هذا الاقتراح، وخلال تلخيصى للاقتراح، بدأ أحد مسئولى منظمة التحرير رفيع المستوى والنفوذ يصيح بأعلى صوته «بروفيسور بويل ماذا أفادت اتفاقية چينيف الرابعة شعبنا؟» وكانت إجابتى قاطعة: لولا اتفاقية چينيف الرابعة لكان الإسرائيليون قد سرقوا كل أرضكم وطردوا معظم شعبكم منذ سنوات. **ومن**

مصادرى الأخرى علمت أن منظمة التحرير كانت قد مارست بالفعل ضغطًا على د. عبد الشافى وبقية الوفد الفلسطينى لقبول اقتراح البانتوستان الإسرائيلى فى واشنطن، وهذا ما رفضه د. عبد الشافى بشدة.

ثم غادرت الحجرة لأجتمع ثانية بالدكتور عبد الشافى. قبل هذا الاجتماع مباشرة، علقت لأحد أبرز المحامين الفلسطينيين من غزة الذى سمع اقتراحى قائلا: «تعليمات د. عبد الشافى لى أن أحدد كيف أغلق الدائرة، وأعتقد أننى حققت هذا الهدف»، فأجاب باقتضاب: «نعم، لقد فعلت».

ثم ذهبت مرة أخرى لألتقى بالدكتور عبد الشافى، فأبلغته بالمعارضة الشديدة لاقتراحى المعارض للبانتوستان من جانب أحد كبار مسئولى المنظمة. وبعد حديث قصير حول تناول هذا المأزق، طلب منى د. عبد الشافى أن أكتب اقتراحى المناهض للبانتوستان كمذكرة لبحثها والموافقة الرسمية عليها من جانب الوفد الفلسطينى فى واشنطن، وكذلك من جانب قيادة المنظمة فى تونس، وبعد أن رفضت اقتراح البانتوستان الإسرائيلى، تركت للدكتور عبد الشافى أن يصل إلى الاقتراح المناهض للبانتوستان ليس فقط من أجل التفاوض بحسن نية مع الإسرائيليين، ولكن لكى يقنع أيضًا قيادة منظمة التحرير فى تونس، حيث يوجد فعلاً اتفاق سلام مؤقت جيد لا يفرط فى حق الشعب الفلسطينى فى دولة مستقلة، ومن خلال الأسلوب المطلوب لإنشاء سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، وليس إنشاء بانتوستان، وكان د. عبد الشافى يعتمد علىّ فى إكمال هذه الدائرة بما يرضى القيادة السياسية للشعب الفلسطينى ومقرها تونس.

وفى هذه اللحظة الحاسمة بدا وكأن ثقل العالم قد ألقى فوق كاهلى. خلال الأسابيع الخمسة التالية تحملت مرة أخرى المسئولية عن خمسة ملايين فلسطينى وأطفالهم وأحفادهم، وكذلك المسئولية الكاملة عن ثلاثة ملايين إسرائيلى وأطفالهم وأحفادهم، وكان عنوان مذكرتى: «الاتفاق المؤقت والقانون الدولى»، أكملتها فى ١/ ١٢/ ١٩٩٢م، ثم أرسلتها إلى د. عبد الشافى والوفد الفلسطينى فى واشنطن العاصمة، وكذلك إلى القيادة السياسية للمنظمة فى تونس، والتى تعيش فى أماكن أخرى فى المنفى، وهذه المذكرة الطويلة ترجمت إلى اللغة العربية؛ لتكون

محل النظر والبحث والموافقة من جانب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التى تعد الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين، ورئيسها فى ذلك الوقت ولا يزال ياسر عرفات.

وافق الوفد الفلسطينى لمفاوضات السلام على اقتراحى، كذلك وافقت قيادة المنظمة، بعبارة أخرى، كانت هناك موافقة على بديل فلسطينى لأوسلو، وهكذا أصبح هناك خيار[٤]. ونظرًا لأهميتها التاريخية، فإن هيئة تحرير مجلة الدراسات العربية قررت نشر هذه المذكرة بالكامل فى المجلد رقم ٢٢، عدد ٣، صيف ٢٠٠٠م مع مذكرة تقديمية، وقد تخلى د. عبد الشافى صراحة السرية فى هذا الشأن. وللقارئ أن يقرر بنفسه إذا كنت قد نجحت فى القيام بالمهمة التى كلفنى بها د. عبد الشافى والوفد الفلسطينى إلى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط، **وبمراجعة هذه المذكرة، سوف يجد القارئ أن اقتراح إسرائيل بإنشاء البانتوستان الذى انتقدته بشدة، قد أصبح فيما بعد اتفاقات أوسلو فى سبتمبر ١٩٩٣م.** بعبارة أخرى، هذه المذكرة المؤرخة فى ١/ ١٢/ ١٩٩٢م أمدت قيادة منظمة التحرير بخريطة طريق مفصلة حول أضرار أوسلو بدقة.

ومجمل هذا التحليل كان معلومًا للرئيس عرفات ود. عبد الشافى والوفد الفلسطينى فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، قبل ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م. على عكس ما أشاعته وسائل الإعلام من روايات، علم الرئيس عرفات تمامًا ما يوقع عليه يوم ٣ سبتمبر ١٩٩٣م، لقد أعلم تمامًا ونُصح جيدًا، لكنه وقع بانتوستان أوسلو على أية حال.

المفاوضات السرية فى النرويج

وبينما كانت مفاوضات السلام تسير فى واشنطن، فقد كان مدهشًا لكل من د. عبد الشافى ولى، أن تعمل الحكومة الإسرائيلية على فتح طريق سرى للاتصال فى النرويج مع مبعوثى المنظمة الذين كانوا على اتصال شخصى وسرى مع عرفات. وخلال المفاوضات النرويجية، قدم الفريق الإسرائيلى - مرة أخرى - اقتراح البانتوستان الأصلى، الذى كان قد رفض من جانب الوفد الفلسطينى فى

مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط فى واشنطن العاصمة. **هذا الاقتراح الإسرائيلى الأصلى هو نفسه الذى قدم فى النرويج، وأصبح اسمه اتفاق أوسلو الذى وقع فى البيت الأبيض فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣م.**

لقد كان د. عبد الشافى وأنا نعلم ما نحن بصدده من نضال يائس ضد الإسرائيليين الذين يعملون فى الخفاء مع الأمريكيين، وذلك لمنع القيادة السياسية الفلسطينية فى تونس من قبول اقتراح البانتوستان الإسرائيلى.

وقد خسرنا بالطبع، وفى صيف ١٩٩٣م حمل البرق أخباراً بأن اتفاقية سرية بين إسرائيل ومبعوثى منظمة التحرير قد تم التوصل إليها فى النرويج، وبعد ذلك مباشرة اتصل بى د. عبد الشافى فى واشنطن، وسألنى إن كان بوسعى أن أتصل وأحلل له وثيقة أوسلو؟ ووافقت على الفور، ثم أرسل الوثيقة بالفاكس إلى مكتبى.

وبعد دراسة مفصلة جداً للوثيقة النرويجية كتبت فى تقريرى: هذه هى تماماً نفس الوثيقة السابق رفضها فى واشنطن، ورد د. عبد الشافى بهدوئه المعهود، نعم كان هذا انطباعى أيضاً.

وفى ختام تبادل مطول للرأى تعجب د. عبد الشافى قائلاً: «سوف أتصل بأبى عمار، وأطلب منه أن يحصل على رأى مكتوب منك حول هذه الوثيقة قبل أن يوقع عليها. هل يمكنك إعطائى هذا الرأى حالاً؟» أجبت: نعم بالطبع، يمكنك الاعتماد علىّ.

سأتصل بأبى عمار حالاً، قالها د. عبد الشافى بتصميم، حيث ترجع علاقتهما إلى سنوات تكوين المنظمة، وهذا يسمح له بحديث مخلص.

لكن الرئيس عرفات كان قد قرر توقيع اقتراح البانتوستان الإسرائيلى الذى برز فى النرويج بدلاً من واشنطن. ولم يكن أمام د. عبد الشافى أن يفعل شيئاً، لكى يغير رأيه أو يمنعه، ولهذا السبب فإن د. عبد الشافى لم يحضر حفل التوقيع فى البيت الأبيض فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣م، لقد علم أن أوسلو قدمت فقط البانتوستان ولم يشأ التعامل معها.

وبالنسبة لى ففى ذلك اليوم كان علىّ أن أكون فى محكمة العدل الدولية فى لاهاى؛ لكى أتلقى شخصيًا الأمر الثانى من المحكمة الذى كسبته لصالح البوسنة والهرسك الذى يأمر يوغوسلافيا أن توقف وتتوقف عن ارتكاب كل أعمال إبادة الجنس ضد شعب البوسنة. وكان علىّ أن أتابع حفل التوقيع على التليفزيون فى ذلك المساء فى حجرة الفندق فى أمستردام «إنها لن تعمل» قلت لنفسى بأسى! لكن ربما يعرف الرئيس عرفات أشياء لا أعرفها.

لماذا قبل عرفات ما عرض عليه فى أوسلو؟

قد تسأل نفسك: لماذا قبلَ عرفات ووقع على اقتراح إسرائيل الذى يعرف أنه لن يؤدى أكثر من إنشاء بانتوستان للشعب الفلسطينى؟

حقيقة لا أعرف إجابة عن هذا السؤال، فالرئيس عرفات لم يناقش هذا الموضوع معى، ولكنه ناقشه مع د. عبد الشافى، ولم أدر شيئًا عن هذه المناقشة، ولم أسأل د. عبد الشافى عنها.

وإنصافًا لـ«عرفات»، فإننى أعتقد أنه شعر بأنه يجب أن يقبل القليل الذى عرض عليه وعلى الشعب الفلسطينى من إسرائيل والولايات المتحدة حتى لو كان ذلك لا يزيد على كونه بانتوستان ليثبت حسن نيته، ونية الفلسطينى لإرضاء كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة، و لكى يثبت أن الشعب الفلسطينى يريد العيش فى سلام ووئام مع إسرائيل، حتى فى ظل نموذج البانتوستان، ومن الممكن حينذاك أنه كان يأمل فى نهاية السنوات الخمس، أن تظهر دولة فلسطين فى الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس.

وإنصافًا لـ«عرفات» أيضًا، فإن اتفاقات أوسلو أوضحت تمامًا أن كل القضايا، بما فى ذلك القدس ستكون قابلة للتفاوض خلال مفاوضات الوضع النهائى، رغم الجدل الإسرائيلى المكثف بأن إسرائيل هى عاصمتها الموحدة والأبدية.

وأخيرًا إنصافًا لعرفات أيضًا، فقد كان هناك بالفعل قرار اتخذه المجلس الوطنى الفلسطينى، يسمح لمنظمة التحرير بأن تبسط سيطرتها على أى جزء من فلسطين

المحتلة، يمكن أن تقدمه إسرائيل، وهذا بالضبط ما عمل عرفات والمنظمة فى مقرها فى تونس على تنفيذه، ولكن من المهم أن نلاحظ للتاريخ أن الوفد الفلسطينى فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط الذى عاش كله فى فلسطين المحتلة، وليس فى تونس، قد رفض صراحةً اقتراح البانتوستان الإسرائيلى خلال مفاوضات واشنطن العاصمة، ولهذا السبب بالذات فإن المفاوضين الفلسطينيين الآخرين، وكذلك د. عبد الشافى رفضوا حضور حفل توقيع الاتفاق فى حديقة البيت الأبيض فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، بمن فيهم صديقى المفاوض الفلسطينى الذى أشرت إليه من قبل والذى كان قد طلب منى أن أحلل اقتراح إسرائيل بإنشاء بانتوستان وإيضاحه للوفد الفلسطينى. وقد كانوا مثل د. عبد الشافى على علم تام بأن أوسلو هى بانتوستان، ورفضوا التعامل معها.

ما بعد اتفاقات أوسلو

افترض الرئيس عرفات حسن النية من جانب إسرائيل والولايات المتحدة. مذكرتى فى ١/ ١٢/ ١٩٩٢م افترضت العكس، وللأسف فإن إسرائيل والولايات المتحدة استمرتا فى تعطيل تنفيذ نموذج البانتوستان الإسرائيلى خلال عملية أوسلو، وحتى بعد نهاية أوسلو نفسها، فإنهم لم يعطوا أى أمل بأنه فى نهاية النفق سوف يكون للفلسطينيين دولة فلسطينية مستقلة خاصة بهم فى الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس. لن أضيع وقتى فى تحليل الاتفاقيات المقررة اللاحقة على أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير التى توسطت فيها الولايات المتحدة، ولا تعنى أكثر من تنفيذ الاقتراح الأصلى الإسرائيلى بشأن البانتوستان، وأن الوفد الفلسطينى لمفاوضات السلام فى الشرق الأوسط سبق له أن اعترض عليه فى واشنطن العاصمة. ومن وجهة نظر القانون الدولى، هناك الكثير من أحكام هذه الاتفاقيات باطلة وفق المادة ٧، ٨، ٤٧ من اتفاقية چينيف الرابعة.

كامب ديڤيد الثانية

وهذا يقودنا إلى قصة صيف ٢٠٠٠م المعروفة بمفاوضات كامب ديڤيد الثانية. **مفاوضات الوضع النهائى لم تكن فكرة القيادة السياسية الفلسطينية، بل هى من بنات أفكار رئيس وزراء إسرائيل الجنرال إيهود باراك، بتأييد كامل من الرئيس**

كلينتون، الذى اعتمد بشدة على اللوبى الإسرائيلى؛ لكى يُمول منذ البداية حملته فى انتخابات الرئاسة الأمريكية.

وفى تحول قدرى مثير قضى كلينتون ليلة فى جراند أوتيل فى واشنطن العاصمة، حيث كان الوفد الفلسطينى. فتقاطعت طرقنا فى بهو الفندق. حين مضيت لسيرى المعتاد فى الصباح الباكر قبل أن تبدأ المفاوضات، بينما اجتمع هو هناك بمساعديه السياسيين قبل أن يعقد مؤتمرًا صحفيًا كمرشح للرئاسة فى مقر وزارة الخارجية فى وقت لاحق فى ذلك الصباح. ولما كان معلومًا أن كلينتون وآل جور كانا هناك فقد سرت بجواره فى صمت خلال هذا الصباح البارد.

وعلى سبيل المقارنة، فإنه فى ديسمبر عام ١٩٩١م، ظهر الأب چيسى چاكسون، دون إعلان ودون مرافق فى بهو الفندق، وكان من الواضح أنه يحاول أن يساعد الوفود الفلسطينية فى هذه اللحظات الحرجة فى تاريخ أمتهم، وقد توجهت إليه وقدمت نفسى، ثم أعطيته ملخصًا للأحوال المؤسفة فى فلسطين المحتلة، وكذلك فى واشنطن العاصمة، حيث تدور المفاوضات فى مقر وزارة الخارجية الأمريكية. وكانت التقارير المرعبة فى الإعلام بالنسبة لفلسطين وواشنطن قد حركت مشاعره الإنسانية، ورتبت له أن يلتقى بالدكتور عبد الشافى، وقد أثبت چاكسون أنه سامرى طيب.

وبعد تسع سنوات، وفى كامب ديفيد، أراد الرئيس كلينتون أن يضغط على الرئيس عرفات والقيادة السياسية للشعب الفلسطينى، حتى يقبلوا اتفاق أوسلو المؤقت الخاص بالبانتوستان المؤبد فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، كنتيجة نهائية لمفاوضات الوضع النهائى، وهو ما يسمى بالحل النهائى للشعب الفلسطينى كما لو كان فى ذلك تحقيق لفكرة الدولة الفلسطينية دون أن يكون لذلك أى علاقة بهذه الفكرة، وهذا بالضبط ما قام نظام الأبارتهيد الإجرامى فى جنوب إفريقيا بالسعى إليه، وهو ما عارضه نيلسون مانديلا والمؤتمر الوطنى الإفريقى. وقد رفض عرفات بانتوستان أوسلو كنموذج أخير للشعب الفلسطينى وأرضه، ولكنها كانت تجربة أقرب إلى الموت.

أما الرئيس كلينتون المؤيد لإسرائيل، فقد عمد إلى لوم عرفات والقيادة السياسية الفلسطينية علنًا؛ بسبب ما زعم أنه تعنت من جانبهم، كما هدد بأن ينقل بشكل غير مشروع السفارة الأمريكية من القدس إلى تل أبيب، ما لم يخضع عرفات لنموذج البانتوستان الذى قدمته فى صورته الأصلية عام ١٩٩٢م، وهو ما ظل عرفات يرفضه حتى الآن.

الجذور الإسرائيلية لانتفاضة الأقصى

عندما أصبح واضحًا تمامًا للحكومة الإسرائيلية أنها لا تستطيع أن تفرض بانتوستان أوسلو بشكل دائم على الشعب الفلسطينى من خلال المفاوضات، وحتى عن طريق البلطجة والتهديد والإذلال والمطاردة والرشوة من جانب الحكومة الأمريكية، قرر الجنرال باراك وزعيم الليكود الجنرال آرييل شارون اللجوء إلى القوة العسكرية المكشوفة ضد الشعب الفلسطينى للوصول إلى غايتهم. ففى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، قام الجنرال شارون - جزار بيروت ومهندس الغزو الإسرائيلى للبنان الذى ترتب عليه إبادة حوالى عشرين ألفًا من العرب، وكان المسئول الشخصى عن قتل ٢٠٠٠ مدنى فلسطينى برىء فى مخيمات اللاجئين فى صبرا وشاتيلا، الرجل الذى وبخته حتى حكومته على هذه الأعمال - بدخول الحرم الشريف بالقدس ثالث الأماكن المقدسة فى الإسلام، يحيط به ألف من القوات الإسرائيلية المسلحة ساحة الحرم، هذا التصرف لا يجوز النظر إليه خطأ على أنه لجنرال متهور، ولكن هذا العمل تم بموافقة كاملة من رئيس الوزراء باراك، وهى لذلك الجذور الإسرائيلية لما أصبح يعرف بانتفاضة الأقصى. لقد علم كلّ من الجنرال باراك والجنرال شارون تمامًا ما هما مقدمان عليه، ويعلمان تمامًا رد فعل الشعب الفلسطينى على تدنيس شارون المتعمد واستفزازه ضد أكثر الأماكن الدينية قداسة لديهم، وحتى لا يكون هناك أي توان حول هذا الموضوع، فإن القوات المسلحة الإسرائيلية عادت فى اليوم التالى، وقتّلت الكثير من الفلسطينيين العزل فى الحرم الشريف، وبذلك أشعلت ما أصبح يعرف بانتفاضة الأقصى، أى الانتفاضة المدافعة والمؤيدة للمسجد الأقصى.

قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٢

فى ٧ أكتوبر ٢٠٠٠م أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٣٢٢ الحاسم، وقد صدر القرار بأغلبية ١٢ صوتًا دون معارضة، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، وكان يمكن للحكومة الأمريكية أن تعترض على القرار لكنها لم تفعل.

لذلك أصبح هذا القرار ملزمًا من الوجهة القانونية الدولية. ولن أذهب بعيدًا فى تحليل القرار بكامله، ولكنى سأمضى بضع دقائق فى التعليق على أهم أحكامه:

فى الفقرة الأولى «يأسف مجلس الأمن للاستفزاز الذى وقع فى الحرم الشريف فى القدس يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م وما تبعه من العنف هناك». لاحظ أن مجلس الأمن بتصويته بأربعة عشر دون معارض جعل بشكل - واضح تماما - أن شارون قام بتدنيس الحرم الشريف بمساندة رئيس الوزراء باراك، وأن ذلك هو السبب فى بدء الموجة الحالية من أعمال الحرب وسفك الدماء الذى دبرته إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى المقيم فى فلسطين المحتلة. ليس هناك أوضح من موافقة ١٤ دولة فى مجلس الأمن على قرار الإدانة. وهو قرار ملزم وفقًا للقانون الدولى، وحتى الولايات المتحدة لم تصوت ضد هذا الحكم، ومن ثم تركته عمدًا ليستقر بشكل دائم فى كنف القانون الدولى على أساس أنه يحدد المسئولية، ومن ثم ليس هناك نزاع حول متى ومن بدأ انتفاضة الأقصى، إنه الاستفزار المتعمد والمفروض من جانب الجنرال باراك الذى كان حين ذاك رئيسًا لوزراء إسرائيل.

الاحتلال الحربى الإسرائيلى لفلسطين

فى الفقرة الثالثة من القرار ١٣٢٢ سنة ٢٠٠٠م الصادر بموافقة ١٤ دون معارضة «يدعو إسرائيل السلطة المحتلة»، والسلطة المحتلة لها معنى محدد فى القانون الدولى العام، فإسرائيل فقط تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة وكل مدينة القدس.

إن إسرائيل هى سلطة محتلة احتلالاً حربيًا فى نظر رجال القانون الدولى، وهى بهذه الصفة ليس لديها سيادة على الضفة الغربية أو غزة أو كل مدينة القدس.

ولم تكن إسرائيل أبدًا تتمتع بالسيادة على الأراضى المحتلة، فهى تحتل الأراضى الفلسطينية فقط احتلالاً حربيًا، ولذلك فالذى يدور هناك الآن هو حرب تشنها الدولة المحتلة «إسرائيل» ضد الشعب الذى يقيم على أرضه وهم الفلسطينيون. وفى ضوء القانون الدولى والممارسة الدولية، فإن الشعب الذى يقيم على أرض هو مصدر السيادة؛ ولذلك فإن الشعب الفلسطينى هو صاحب السيادة فى فلسطين المحتلة.

ولما كانت إسرائيل لا تملك السيادة على الضفة الغربية أو قطاع غزة أو مدينة القدس، فإن هذه الأراضى ليست أراضى إسرائيلية فيما يتعلق بموقف مجلس الأمن والقانون الدولى والمجتمع الدولى كله، وحتى الموقف الرسمى للولايات المتحدة، وهذا هو الوضع بالنسبة للضفة الغربية وغزة منذ حرب ١٩٦٧م.

وكذلك كان نفس الوضع بالنسبة لشرق القدس منذ ذلك التاريخ، أما بالنسبة لغرب القدس فإن العالم لم يعترف مطلقًا بضم إسرائيل لها ـ وهذا هو السبب فى أن السفارة الأمريكية وسفارات معظم دول العالم التى لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ـ باستثناء بعض جمهوريات الموز التى تم بيعها، وتم الدفع لها ـ فلا يزال لها سفارات فى تل أبيب وليس فى القدس، وهذا هو السبب فى تهديد كلينتون العلنى بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو أمرٌ غير قانونى يهدد بالاعتراف بادعاء إسرائيل الزائف بالسيادة على القدس.

القانون الدولى للاحتلال العسكرى

تحكم لوائح لاهاى لعام ١٩٠٧م الاحتلال العسكرى، وكذلك اتفاقية چينيف الرابعة لعام ١٩٤٩م والقانون الدولى العرفى للاحتلال العسكرى. والفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ١٣٢٢: «تدعو إسرائيل ـ السلطة المحتلة ـ إلى الالتزام بدقة بالتزاماتها القانونية ومسئوليتها وفقًا لاتفاقية چينيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين فى وقت الحرب الموقعة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩م»، مرة أخرى صدر القرار بموافقة ١٤ ضد لا شىء وأصبح قانونًا ملزمًا دوليًا.

وتنطبق اتفاقية چينيف الرابعة على الضفة الغربية وغزة وكل مدينة القدس لحماية الفلسطينيين المدنيين هناك، فالشعب الفلسطينى المقيم فى فلسطين المحتلة يتمتع بوضع الأشخاص المحميين فى نطاق اتفاقية چينيف الرابعة وكل حقوقهم مقدسة وفقًا للقانون الدولى. **لم يفهم المسئول الكبير فى منظمة التحرير الفلسطينية السابق ذكرهم، لا يفهمون مطلقًا الأهمية الحيوية لاتفاقية چينيف الرابعة بالنسبة لشعبه.** وربما يفهم الآن، لأن هذه الاتفاقية هى التى مكنت مجلس الأمن بأن يقرر باسم الفلسطينيين بما يتضمنه ذلك من مزايا للدبلوماسية الفلسطينية قد مكنها بدوره من أن تأكد على سلامة تضمينها وفقًا للقانون الدولى.

وهناك ١٤٩ مادة أساسية فى اتفاقية چينيف الرابعة تحمى حقوق كل فلسطينى يقيم فى فلسطين المحتلة، وتقوم الحكومة الإسرائيلية حاليًا - ومنذ عام ١٩٦٧م - بانتهاك كل الحقوق المقدسة للشعب الفلسطينى التى اعترفت بها اتفاقية چينيف الرابعة. والحق أن انتهاكات اتفاقية چينيف الرابعة تعتبر جرائم حرب.

إن الموقف ليس مقايضة بين حق هنا وخطأ هناك، ذلك أن الواقع والقانون يظهر أن الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان الفلسطينى من جانب الجيش والمستوطنين الإسرائيليين المقيمين بصفة غير شرعية، تشكل كلها جرائم حرب. وعلى العكس فإن الشعب الفلسطينى يدافع عن نفسه وأرضه ووطنه ضد جرائم الحرب الإسرائيلية ومجرمى الحرب الإسرائيليين والعسكريين والمستوطنين المسلحين والعناصر العسكرية. ومع ذلك فإن المدنيين الأبرياء لا يجوز أن يكونوا أهدافًا مشروعة للهجوم العسكرى المباشر (على سبيل المثال طائرات «إف١٦» وطائرات الأباتشى وصواريخها وتفجيرات القنابل الانتحارية) مثل هذه الأعمال فى الصراع المسلح الدولى والاستهداف العسكرى المباشر للمدنيين الأبرياء تعتبر جريمة حرب خطيرة.

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
تعتبر أعمال إسرائيل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

الحق أن موقف حقوق الإنسان أكثر خطورة من ذلك. ففى ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٠م اتخذت اللجنة قرارًا فى وثيقة الأمم المتحدة(E/CN. 4/S - 5/L.2/Rev1)،

«ويستنكر زيارة شارون الاستفزازية للحرم الشريف فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، وهو يدعم الليكود الذى أشعل الأحداث المأسوية، والتى أعقبت ذلك فى شرق القدس المحتلة والأراضى الفلسطينية المحتلة الأخرى، التى أسفرت عن عدد كبير من القتلى والمصابين من المدنيين الفلسطينيين، وقالت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حينذاك: إنها تشعر ببالغ القلق؛ بسبب الأعمال الوحشية التى قامت بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى، وتوصف بأنها «جرائم حرب، وانتهاكات جسيمة للقانون الدولى الإنسانى، وجرائم ضد الإنسانية».

وفى الفقرة العاملة الأولى من قرار ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٠م قالت اللجنة «إنها تستنكر بشدة الاستخدام المفرط والأعمى للقوة بالانتهاك للقانون الدولى الإنسانى من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد السكان الأبرياء العزل ومن بينهم الأطفال فى الأراضى المحتلة؛ مما يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية»، وفى الفقرة ٥ من قرار ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٠م «أكدت أن القتل الأعمى والمنظم للمدنيين والأطفال من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلية يشكل انتهاكات خطيرة وصارخة لحق الحياة ويشكل أيضًا جرائم ضد الانسانية»، وطلبت المادة ٦٨ من ميثاق الأمم المتحدة أن ينشئ المجلس الاقتصادى والاجتماعى «لجنة لأوضاع حقوق الإنسان» وهذه مهمة أولاها الميثاق للجنة.

جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين

لعل القارئ لديه فكرة عامة عما تعنيه جرائم الحرب، ولذلك لن أطيل فى شرح هذا المفهوم فى هذا المقام، لكن هناك درجات مختلفة من الخطورة الإجرامية لجرائم الحرب. وأخطر جرائم الحرب هى المسماة «الانتهاكات الجسيمة» لاتفاقية چينيف الرابعة. فمنذ بداية انتفاضة الأقصى، رأى العالم جرائم الحرب الخطيرة هذه كل يوم من جانب إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى المقيم فى فلسطين المحتلة: ومثال ذلك القتل المتعمد للمدنيين الفلسطينيين من جانب الجيش الإسرائيلى والقوات شبه العسكرية الإسرائيلية للمستوطنين. هذه الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لاتفاقية چينيف الرابعة تبرر المحاكمة العالمية لمرتكبيها، سواء كانوا عسكريين أو مستوطنين،

وكذلك المحاكمة العالمية لقياداتهم العسكرية أو المدنية، خاصة الزعماء السياسيين الإسرائيليين.

جرائم إسرائيل ضد الإنسانية بحق الفلسطينيين

أريد التركيز للحظة على جرائم إسرائيل ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني كما حددتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي نشأت وفق الميثاق. **فما الجريمة ضد الإنسانية؟** يعود هذا المفهوم إلى ميثاق نورمبرج عام ١٩٤٥م لمحاكمة كبار مجرمي الحرب النازيين في أوروبا. ففي ميثاق نورمبرج عام ١٩٤٥م الذي أعدته الحكومة الأمريكية، ظهرت طوائف جديدة من الجرائم الدولية، خاصة تلك التي تتعلق باضطهاد النازي للشعب اليهودي.

والمثال النموذجي للجريمة ضد الإنسانية هو ما فعله هتلر والنازية باليهود. من هنا جاء مفهوم جريمة ضد الإنسانية، **وهذا ما حددته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باعتبار أعمال إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني جرائم ضد الإنسانية، وبعبارة قانونية، فهي تمامًا ما فعله هتلر والنازي لليهود. وهذه هي أهمية الوصف الرسمي من جانب لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن إسرائيل ارتكبت جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني. وقد اختارت اللجنة اصطلاحًا قانونيًا معروفًا بحذر شديد، وتعمدت أن تقيمه على الأدلة التي جمعتها.**

مقدمات إبادة الجنس

أكثر من ذلك، فإن الجريمة ضد الإنسانية هي المقدمة التاريخية والقانونية المباشرة للجريمة الدولية ضد إبادة الجنس كما حددتها اتفاقية ١٩٤٨م بشأن منع والمعاقبة على جريمة إبادة الجنس. والنظرية هنا هي أن ما فعله هتلر والنازي للشعب اليهودي تطلب إبرام اتفاقية دولية خاصة، تقنن مفهوم نورمبرج للجريمة ضد الإنسانية وتجعله عالميًا، وهذه الاتفاقية صارت بعد ذلك اتفاقية إبادة الجنس لعام ١٩٤٨م.

أسلم بأنه لم يعمل شيء بشكل عاجل من جانب الشعب الأمريكى والمجتمع الدولى لوقف جرائم الحرب الإسرائيلية والجرائم ضد الإنسانية التى ترتكب ضد الشعب الفلسطينى بشكل مستمر، فإن الموقف يمكن أن يتحول إلى إبادة، إن لم يكن الموقف قد تدهور بالفعل وأصبح كذلك. وكما هو الحال اليوم، فإن آرييل شارون رئيس وزراء إسرائيل هو بالفعل رجل إبادة الجنس، فيما يسميه رجال القانون الدولى؛ حيث ارتكب الإبادة فى الماضى، وهو مستعد وقادر على ارتكاب الإبادة مرة أخرى ضد الفلسطينيين، ما لم يوقفه العالم. ولمزيد من الأدلة على مدى جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى، نحيل القارئ على قائمة المراجع المكثفة حول أعمال الإبادة والعنصرية التى فرضتها إسرائيل على الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى فيما بعد.

التواطؤ الأمريكى

إن السلوك الإجرامى الإسرائيلى ضد الفلسطينيين وفلسطين، كان تاريخيًا يُمول ويُجهز ويُسلح ويُساند سياسيًا من جانب الحكومة الأمريكية، رغم أن الولايات المتحدة هى الممول والطرف فى كل من ميثاق نورمبرج واتفاقية إبادة الجنس، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات چينيف الأربع لعام ١٩٤٩م، هذه الحقائق القانونية لم تغير شيئًا بالنسبة لسلوك الحكومة الأمريكية، عندما يتعلق الأمر بسوء معاملة الفلسطينيين أو مساندتها لإسرائيل.

وحتى الآن وخلال انتفاضة الأقصى لم يسمع العالم، ولو كلمة واحدة من جانب الحكومة الأمريكية وحلفائها فى الناتو لصالح التدخل الإنسانى ضد إسرائيل لحماية الشعب الفلسطينى من جرائم الحرب الإسرائيلية والجرائم ضد الإنسانية وإبادة الجنس. ولا يبدو أنهم مستعدون - بما فى ذلك الدول الكبرى فى مجلس الأمن - لإرسال قوات مراقبة فى إطار الفصل السادس لحماية الفلسطينيين، ناهيك عن تصور أى شكل من أشكال العمل القسرى، وفق الفصل السابع من الميثاق ضد إسرائيل، وهو أمر لا يمكن أن يخطر على بال. إن مذهب التدخل الإنسانى الذى

طبق فى أماكن أخرى، عندما زعم أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية مهددة، أثبت بوضوح أنه خدعة ونكتة، عندما يتعلق الأمر بالحملة الإسرائيلية المستمرة لإبادة الجنس الفلسطينى.

والحق أنه فى حالة إسرائيل فقد ثبت أن إبادة الجنس اعتبار لا قيمة له فى مسألة الدعم المالى الأمريكى لإسرائيل، والذى يدفع بالبلايين عامًا بعد عام من جانب الحكومة الأمريكية والكونجرس، دون أى ارتباط مع مسألة إبادة الجنس، أو مساس بدولة إسرائيل ذاتها. وعلى العكس، فنحن هنا إزاء تدخل لا إنسانى من جانب الحكومة الأمريكية ضد فلسطين والفلسطينيين.

وماتت أوسلو

حتى قبل حفل توقيع اتفاق أوسلو فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣م كنت قد نصحت مسئولاً كبيرًا فى منظمة التحرير الفلسطينية، بأن هذه الوثيقة تشبه الرداء الضيق، ومن الصعب التفاوض للخروج منها، وقد وافقنى هذا المسئول على ذلك قائلاً: «نعم أنت على حق، وسوف يعتمد ذلك على مهارتنا التفاوضية». ولدى احترام كبير للمفاوضين الفلسطينيين، فقد قاموا بأفضل ما يمكن، وتفاوضوا بحسن نية، ولكن مهما كانت مهارة المفاوض، فلا يمكن أن يتحقق شىء على مائدة المفاوضات إذا لم يكن الطرف الآخر قد جاء إلى المائدة بحسن نية، وليس لديه نية فى أن يسمح للمفاوضات بأن تسير فى الاتجاه الذى من أجله جرت هذه المفاوضات، وحتى لو كانت أوسلو وكامب ديڤيد الثانية قد نجحت، فإنها كانت ستسفر عن فرض دائم للبانتوستان على الشعب الفلسطينى، لكن أوسلو قد ماتت.

وقد عمد الچنرالان «باراك» و«شارون» إلى قتل أوسلو فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، عندما استفزا عمدًا وحركا انتفاضة الأقصى بتدنيسهم الحرم الشريف. فلما لم يتمكن «باراك» من إرغام «عرفات» على قبول بانتوستان أوسلو باعتباره الحل النهائى للشعب الفلسطينى فى مفاوضات كامب ديڤيد الثانية فى يوليو، فإنه

هو وشارون قررا أن يمارسا القوة الخرقاء التى أدت إلى إعادة احتلال إسرائيل للضفة الغربية، وتسببت فى العنف الناجم عن ذلك بين الطرفين، والسبب هو القرار المشترك الخبيث بين «باراك» و«شارون» بموافقة كاملة من جانب الحكومة الأمريكية («كلينتون» - «بوش» على التوالى).

إن التدمير الإسرائيلى الأمريكى لأوسلو كان مسألة وقت، فلم يكن هناك حسن نية على الإطلاق من جانب الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية، فيما يتعلق بالتسوية السلمية فى الشرق الأوسط مع الفلسطينيين، بدءًا بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، الذى دعت إليه إدارة بوش الأب، وخلال مناقشاتنا قبل أن يتم التوقيع على أوسلو وبعدها كان القلق الأكبر الذى شاركنى فيه د. عبد الشافى، أن أوسلو سوف توقد حربًا أهلية فلسطينية، وهذا لا يهم الإسرائيليين والأمريكيين، بل إن «عرفات» عندما رفض السماح بأن تشتعل هذه الحرب باسم تنفيذ بانتوستان أوسلو اكتسب رصيدًا كبيرًا، **ولأن «عرفات» لا يمكن أن يقوم نيابة عنهم بهذه اللعبة القذرة، فقد انقلب عليه الإسرائيليون والأمريكيون، وقرر الطرفان إزاحة «عرفات» وإحلاله بعميل فلسطينى يقبل أن يصبح رئيسًا للبانتوستان الفلسطينى، وأن يستخدم البوليس الفلسطينى لقمع انتفاضة الأقصى.**

وهكذا فإنه فى ٢٤ يونيو ٢٠٠٢م أعلن الرئيس «بوش» رؤيته حول الشرق الأوسط، وليس خطته، وهى رؤية قديمة، تنادى عرفات بالمزيد من الديموقراطية «عرفات» رغم أنه انتخب انتخابًا ديموقراطيًا من جانب الأغلبية الساحقة من شعبه على عكس الرئيس «بوش»، ويبدو أن التوقيت الزمنى، قد تم اختياره عمدًا من جانب إدارة بوش لتهدئة القضايا الشائكة قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٤م فى محاولة لخطب ود اللوبى الإسرائيلى والمساندين له من الأصوليين المسيحيين فى الولايات المتحدة. وبينما لفظت إسرائيل أوسلو علنًا، فقد استأنفت احتلالها الوحشى فى الضفة الغربية، واعتدت على غزة، **ولم يقدم «بوش» للفلسطينيين شيئًا سوى وعود غامضة بالنوايا الطيبة من جانب الحكومة الأمريكية، والتى لم تتحقق طوال ٣٥ عامًا من الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية**

بمساندة الولايات المتحدة، وقد منح «بوش» «شارون» الضوء الأخضر للقضاء على «عرفات».

ومن المشكوك فيه أن ينجح الإسرائيليون والأمريكيون فى فرض أغراضهم الخبيثة على فلسطين والفلسطينيين دون أن يولد ذلك مقاومة عنيفة، أما نتائج ذلك فإنه لا يمكن التكهن بها، ومع ذلك فمن الواضح، أنه كلما سهلت الولايات المتحدة لإسرائيل قمع الفلسطينيين، وإنكارها الدائم لحقهم المقرر فى الأمم المتحدة فى دولة فلسطين المستقلة، كلما أصبحت التسوية السلمية فى الشرق الأوسط أقل احتمالاً.

* * *

الهوامش

1. My extensive reasons for this Bantustan conclusion were soon thereafter committed to writing in a Memorandum of Law that I prepared at the instruction of Dr. Haidar Abdul Shaffi for the Palestinian Delegation to the Middle East Peace Negotiations in Washington and for the Political Leadership of the Palestinian People then headquartered in Tunis. That Memorandum is set forth in the chapter of this book entitled *The Palestinian Alternative to Oslo*.
2. See Francis A. Boyle, Defending Civil Resistance Under International Law 211-81 (1987).
3. See USA on Trial: The International Tribunal on Indigenous Peoples' and Oppressed Nations in the United States (1996).
4. *See* Bilal Al-Hassan, PLO Annuls All Legal Advice, Inquiry, Spring 1994, *and in* Arab American News, Vol. X, No. 475, Oct 1-7, 1994, at 4.
5. According to the Washington Report on Middle East Affairs, U.S. financial aid to Israel since 1949 amounted to $84,854,827,200 as at November 1, 1997. An extensive discussion of U.S. aid to Israel can be found on the Washington Report on Middle East Affairs website at http:// www.wrmea.com/html/us_aid_to_israel.htm.